الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٨**

الثلاثاء ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيريتش ..... (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البنود ٨٧ إلى ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. ونحن على ثقة من أنه في ظل قيادتكم الرشيدة، ستحقق اللجنة النتائج الأمثل. ونؤكد لكم تعاوننا. وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص تقديرنا للعمل الممتاز الذي أنجزه سلفكم في العام الماضي.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق باسم حركة عدم الانحياز.

ونحن نقترب من نهاية أول عقد في القرن الحادي والعشرين، يبدو مستقبل السلام والأمن العالميين معلقاً في الميزان على نحو محفوف بالمخاطر. ولم تتحقق الآمال المعقودة على جني ثمار السلام وإقامة نظام دولي عادل، حتى بعد ٢٠ عاماً من انتهاء الحرب الباردة. وهناك نزاعات وصراعات متعددة، تتزايد حدتها ويتسع نطاقها، مما يهيئ بوتقة للتطرف والإرهاب، تشمل طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة من الدول ومن غير الدول. والسعي إلى السيطرة، والاستخدام المنفلت للقوة، والسعي وراء مفاهيم ملتبسة للاحتواء والأحادية والاستيلاء من جانب قوى عالمية وإقليمية قد جعل العالم مكاناً أكثر خطورة وأقل استقراراً من أي وقت مضى.

وهذا الموقف القاتم قوض كذلك الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وبدلاً من نزع السلاح النووي، بات عدم انتشار الأسلحة النووية هو الهدف الوحيد. وحتى ذلك الهدف يُتبع بشكل انتقائي. وبعض الدول تحرم من حق التعاون النووي السلمي بينما يجري مساعدة دول أخرى على تنفيذ برامج نووية بدون ضمانات، وبناء وتطوير نظم أسلحة استراتيجية، من بينها القذائف المضادة للقذائف التسيارية، والسعي إلى تسريع الانتشار النووي الرأسي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وثمة تفاوت متزايد في القدرات العسكرية بين الدول الكبرى والمتوسطة والصغيرة مما ضاعف الشعور بعدم الأمان فيما بين الدول. وفي مناطق ذات حساسية، أدى اتباع سياسات القوى الكبرى إلى زعزعة التوازن الإقليمي الهش. وبالمثل، فإن توريد وتطوير جيل جديد من الأسلحة على المستويين التكتيكي والاستراتيجي يشكل خطراً كبيراً على الأمن الإقليمي والعالمي. وثمة توجه مروع آخر يتمثل في عسكرة الفضاء الخارجي على نحو متزايد، الأمر الذي لم ندرك تداعياته بالكامل بعد.

وفي ضوء هذه الحالة البائسة للأمن العالمي، من الأهمية بمكان أن يسعى المجتمع الدولي إلى توافق جديد من شأنه مواجهة هذه التوجهات ووقفها. ومحاولات تكوين توافق جديد بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح تقتضي عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. فهذا وحده يمكن أن يضمن للدول كافة ملكية حقة وكاملة للنتائج. وعند مناقشتنا لهذه المسألة، تصيبنا الحيرة حين تجادل بعض الدول القوية بأن أولى تلك الدورات الاستثنائية قد تجاوزتها الأحداث، ومع ذلك، فهي ترفض عقد دورة استثنائية رابعة.

وتؤسفنا أيضاً الحجج التي تسوقها بعض الدول من أن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح قد أصيبت بخلل وظيفي، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح بسبب نظامه الداخلي. وفي حقيقة الأمر، فإن الجمود الذي أصاب المؤتمر والآلية الدولية لنزع السلاح عموماً لعقد كامل لا علاقة له بالنظام الداخلي. بل إنه يرتبط بغياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول الكبرى لمواصلة مفاوضات نزع السلاح على أساس الأمن المتكافئ للدول كافة على النحو المقبول في الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح.

إن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح بالذات، ليست مسخرة لخدمة أهواء الدول الكبرى ولا هي جهاز لإضفاء الشرعية على اتباعها لسياسات تمييزية. ونحن بحاجة أيضاً إلى التأكد من أن مؤتمر نزع السلاح لا يعمل في فراغ سياسي؛ وأنه يعكس الديناميات في المجتمع الحقيقي. والثغرة الراهنة في المؤتمر ليست بلا سابق. فالمؤتمر لم يشهد مفاوضات بشأن أي صك متعدد الأطراف منذ إبرامه معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٥.

ومع ذلك، والآن فقط، أي بعد ما يزيد على عقد من الزمان، تتشكك بعض البلدان في أهمية مؤتمر نزع السلاح، وتجد في البحث عن سبل لتنشيط عمله بل واقتراح السعي إلى منابر بديلة. فلماذا صمتت هذه البلدان لأكثر من عشر سنوات؟ وهل تدرك أنها بتقويض مؤتمر نزع السلاح بغية مواصلة المفاوضات في محفل آخر حول أحد البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، إنما تفتح الباب بذلك أمام إمكانية التفاوض على بنود أخرى في جدول الأعمال في محافل بديلة أيضاً؟

لقد أنشأ المجتمع الدولي مؤتمر نزع السلاح ليكون المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح على أساس الأمن المتكافئ للدول. ومن بين المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، كما أعلنته الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح، مسألة نزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية السلبية، ومنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وباكستان، إلى جانب أغلبية من الدول، طالما دعت إلى ضرورة بدء المفاوضات بشأن هذه المسائل الثلاث في مؤتمر نزع السلاح في أقرب فرصة.

وبعد عدة سنوات، وتحديداً في عام ١٩٩٤، أضيف إلى جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بند جديد – هو البند

المتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومنذ ذلك الحين، لفتت باكستان الانتباه إلى حقيقة أن معاهدة تُوقِف إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل فحسب من شأنها تجميد التفاوتات القائمة في مخزونات المواد الانشطارية، الأمر الذي سيضر بأمننا الوطني. وعليه، فإننا ندعو إلى معاهدة لا تكتفي بحظر الإنتاج مستقبلاً، بل تستهدف تخفيض المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية كذلك.

وفي غضون السنوات القليلة الماضية، وفي إطار سعي بعض البلدان القوية وراء مصالحها التجارية وأفكارها الملتبسة بشأن توازن القوى، شرعت في ترتيبات تمييزية ولا ضابط لها للتعاون النووي، في انتهاك صارخ لالتزاماتها الدولية. وزاد هذا من حدة شواغلنا الأمنية، لأن تعاوناً نووياً من هذا القبيل سيزيد من عمق التفاوت في المخزونات في منطقتنا. ومن جهة أخرى، رفضت بعض الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية اقتراحنا بخفض المخزونات.

وفي ظل هذه الظروف، خلصت هيئة القيادة الوطنية في باكستان – وهي أعلى هيئة لاتخاذ القرارات بشأن المسائل الاستراتيجية – في اجتماعها في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، إلى أن باكستان لن تؤيد أي نهج أو إجراء يمس مصالحها الأمنية الوطنية المشروعة. وعليه، فإن أي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تقتصر على حظر إنتاج المواد الانشطارية مستقبلاً ستجمد بصورة دائمة وضع باكستان غير المؤاتي استراتيجياً، وبالتالي فهي غير مقبولة بالنسبة لنا.

ومن الواضح أنه ليس خياراً بل الضرورة هي التي دفعت باكستان إلى رفض المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. والمسؤولية عن ذلك تقع على عاتق البلدان التي، من أجل مصالحها الخاصة، أحدثت تغييراً نوعياً في البيئة الاستراتيجية في منطقتنا بدخولها في اتفاقات تمييزية للتعاون النووي، وفي سياق هذه العملية، قوضت الإطار الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح بصورة جذرية.

إن مؤتمر نزع السلاح لم يُنشأ لمجرد التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية فحسب. وأولئك الذين يحاولون أن يصوروا المفاوضات بشأن تلك المعاهدة على أنها المحك لنجاح مؤتمر نزع السلاح إنما يسعون في الحقيقة إلى صرف انتباه المجتمع الدولي عن نزع السلاح النووي، الذي يبقى الأولوية الأساسية للمؤتمر. وستظل باكستان مستعدة لبدء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح في أقرب فرصة.

ويمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يحرز تقدماً سريعاً وأن يمضي بجدول أعمال نزع السلاح النووي قدماً عن طريق إبرام ترتيبات دولية ملزمة قانوناً وفعالة لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. فالمطالبة بضمانات أمنية ظلت مسألة معلقة في جدول الأعمال الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح منذ الستينيات من القرن الماضي.

وبالمثل، فإن على مؤتمر نزع السلاح أن يتحرك قدماً بخطوات محددة صوب معالجة منع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. إن تزايد اعتماد المجتمع الدولي على الفضاء في التنمية الاقتصادية والأمن إنما يؤكد أهمية الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. وهناك مصالح مشتركة للبشرية في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية.

ويتعين على الدول التي ترفض المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح حول نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية ومنع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي أن تخرج عن صمتها وتشرح مواقفها. وللأسف، فإن هذه الصراحة مفقودة إلى حد بعيد، وكل ما نسمعه بدلاً من ذلك ليس أكثر من اجترار للشكاوى حيال عدم التقدم

والشلل في مؤتمر نزع السلاح، أو لجوء الأعضاء إلى لعبة إلقاء اللوم.

وباكستان ستبقى ملتزمة بحزم باتفاقية الأسلحة البيولوجية. وسيبقى تعزيز هذه الاتفاقية وتحقيق عالميتها أولوية هامة لباكستان. والتزام باكستان باتفاقية الأسلحة البيولوجية يتجلى في مشاركتنا العميقة في الجهود الرامية إلى دعم تنفيذها. ونحن نرى أن على المؤتمر الاستعراضي السابع الوشيك أن يتناول مسألة بروتوكول التحقق على نحو بات، وأن يسعى إلى تنفيذ معزز للاتفاقية، ولا سيما المادة العاشرة، وتعزيز عالميتها.

وباكستان تتمنى كل التوفيق للمدير العام الجديد لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السفير أحمد أزُمجو، ممثل تركيا، وسنقدم له دعمنا الكامل. ومن الأهمية الحيوية أيضاً أن نحافظ على صلاحية اتفاقية الأسلحة الكيميائية من خلال التقيد الصارم بأحكامها واحترام تلك الأحكام. إنها مسألة تبعث على القلق البالغ أن يعلن اثنان من الحائزين الرئيسيين لذلك النوع من الأسلحة عدم قدرتهما على الامتثال لالتزاماتهما بالتدمير الكامل لأسلحتهما الكيميائية بحلول الموعد النهائي في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

وباكستان تؤيد تناول مسألة الذخائر العنقودية في إطار الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، مع مراعاة التوازن الواجب بين الاعتبارات العسكرية والإنسانية.

ونحن نشاطر المجتمع الدولي انشغاله حيال الآثار السيئة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرى أنه ينبغي أن ينصب التركيز على تعزيز برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يعد إطاراً توافقياً، بدلاً من محاولة استبداله بآليات بديلة أو إنشاء صكوك موازية.

وفيما يتعلق بالمعاهدة المحتملة لتجارة الأسلحة، التي تبرز مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على أنها المبرر الرئيسي لها، تؤيد باكستان نهجاً تدريجياً، خطوة خطوة، شاملاً، عالمياً وتوافقياً، مع المراعاة الواجبة لحق كل دولة من الدول في الدفاع عن النفس المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد جمعة (تونس) (تكلم بالفرنسية): باسم الوفد التونسي، أود أن أعرب لكم، سيدي، عن خالص تهنئتي لانتخابكم رئيساً للجنة الأولى. كما أود أن أؤكد لكم دعم وفدي وتعاونه معكم في أداء مهمتكم، حتى يقودنا عملنا إلى نتائج ملموسة. أود كذلك أن أثني على جهود السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي المعني بشؤون نزع السلاح.

ووفدي يؤيد البيانين اللذين أدلي بهما في الاجتماع الثاني باسم حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية.

في الدورة الأخيرة، أكدت أمام هذه الهيئة على الطابع الحساس للدينامية التي وجدنا أنفسنا جميعاً إزاءها في العام السابق، لا سيما بخصوص التقدم المحرز في مجال نزع السلاح. ومع ذلك، وبينما نرحب بعقد عدد من الاجتماعات بهدف إعادة إطلاق عملية نزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف، من الأهمية أن نلاحظ أن ذلك يعكس بعض التباطؤ في منظمتنا، الأمر الذي دفعنا إلى أن نأخذ على عاتقنا التحرك قدماً وإحراز بعض التقدم الملموس الذي طال انتظاره. وعليه، فإن الاجتماعات الجانبية التي عقدت أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، بشأن مسألتي تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تبين بوضوح أنه ما زالت هناك حاجة إلى جهد كبير للتغلب على الركود بشأن هاتين المسألتين، فهما وحدهما اللذان يحولان دون إحراز أي تقدم حقيقي بشأن نزع السلاح.

ولقد شهد عام ٢٠١٠ عدداً كبيراً من العلامات البارزة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. والأمر يتوقف علينا الآن في المحافظة على الزخم حتى لا تضيع جهودنا هباء ولا تغرق الأطر التي التزمنا بالعمل معاً من خلالها في عملية إنهاك، سيشعر بآثارها المجتمع الدولي برمته. ولذلك، يتعين علينا ألا نحترم الأطر القائمة فحسب، بل وأن نعززها ونبين مرة وإلى الأبد أن هناك إرادة سياسية جماعية لبلوغ أهدافنا.

إن المخاطر كبيرة، لكن هناك أمل دائماً. ونرى أن الوقت قد حان لمضاعفة جهودنا للتغلب على خلافاتنا وإبداء المرونة الضرورية للتوصل إلى حلول تراعى فيها شواغل كل الأطراف فضلاً عن احتياجات الأمن والاستقرار لجميع الدول والمناطق. وتونس تكرر استعدادها للعمل مع كل الأطراف المهتمة للنظر في السبل الكفيلة بتعزيز هذا النهج وتجديد الثقة في الجهود المبذولة في محافلنا المتعددة الأطراف، ولا سيما آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين الدول في منطقة ما، وإنشاء مناطق خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل هي خطوات مهمة لتعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومع ذلك، يبقى الشرق الأوسط يمثل واحدة من أكثر المناطق اضطراباً، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى رفض بعض البلدان الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك على الرغم من النداءات العديدة الصادرة عن الدول الأخرى في المنطقة واتخاذ الجمعية العامة لعدد من القرارات ذات الصلة. وندعو المجتمع الدولي، ولا سيما الدول ذات التأثير، إلى اتخاذ خطوات عاجلة وعملية من أجل إنشاء مثل هذه المنطقة.

وفي هذا الصدد، وبغية تطبيق قرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ترحب تونس بتوصية مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لسنة ٢٠١٠ التي تدعو الأمين العام للأمم المتحدة ومقدمي مشروع القرار هذا إلى تنظيم مؤتمر في عام ٢٠١٢، بالتشاور مع دول المنطقة، وتعيين ميسر لاتخاذ الاستعدادات ذات الصلة.

ووفدي يرحب بالعدد المتزايد من الدول الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويرى أن عالمية تلك المعاهدة يمكن أن تشكل إسهاماً إيجابياً كبيراً في عملية نزع السلاح النووي بغية إرساء السلام والأمن في العالم. وإنشاء محطتين لنظام الرصد الدولي على ترابنا الوطني، وقد بدأتا في العمل منذ بعض الوقت، هو دليل آخر على هذا الالتزام.

وإدراكاً لأهمية اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وأثرها الواضح على السلام والأمن الدوليين، فإن بلادي – التي صدقت على الاتفاقية ودمرت مخزونها من الألغام الأرضية بالكامل – تعرب عن أملها في أن تشارك جميع الدول الأطراف في هذه العملية تحقيقاً لأهداف تلك الاتفاقية.

وبالمثل، وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، نطالب بتطبيق أحكامها كيما تحقق أهدافها، وخصوصاً فيما يتعلق بالتعاون الدولي وفي مجال الاستخدامات السلمية للكيمياء.

وهنا، وبغية التأكيد على التزام تونس الثابت باتفاقية الأسلحة الكيميائية، يشرفني أن أبلغ اللجنة أنه، تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يقام في تونس حالياً التدريب الثالث بشأن تقديم المساعدة – ASSISTEX 3 – وذلك عملاً بالمادة العاشرة من الاتفاقية، ويستمر التدريب

حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ويحضره ما لا يقل عن ٣٠ من الدول الأطراف و ٧٠ من الدول المراقبة.

ونرحب أيضاً بالنتائج الإيجابية للاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه.

وفي هذا السياق، يؤيد وفدي التوصيات الرامية إلى تنشيط تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. إلا أننا نعرب أيضا عن قلقنا إزاء الزيادة في عدد القطع من الأسلحة الصغيرة المتداولة في العالم منذ عام ٢٠٠١، نتيجة لاستمرار الصراعات المسلحة والجريمة المنظمة والانتهاكات لعمليات حظر الأسلحة التي يأذن بها مجلس الأمن، في جملة أمور.

وفيما يتعلق باتفاقية الذخائر العنقودية، وفي مناسبة المراسم الاحتفالية بالمعاهدات التي نظمت على هامش المناقشة العامة خلال الدورة الحالية، قدمت تونس صكوك التصديق على هذا النص، راجية بذلك لفت أنظار المجتمع الدولي إلى الخطر الذي يمثله هذا النوع من الذخائر وتشجيع الدول الأعضاء كافة على عدم اللجوء إليها بعد الآن.

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة مؤكدا للجنة أن تونس ستواصل الاضطلاع بدورها في خدمة مسار السلام ونزع السلاح. ونكرر استعدادنا للتعاون الكامل معكم، سيدي الرئيس، ومع أعضاء المكتب، متمنين للجنة كل التوفيق في عملها.

السيد ترولسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): سأحاول توخي الإيجاز وأنا أدلي بالنقاط الست التالية.

أولا، أود تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة، وأهنئ سائر أعضاء المكتب أيضا. وبوسعي أن أتعهد بدعم الدانمرك وتعاونها الكامل معكم ومع زملائكم من أجل الخروج بنتائج طيبة من المناقشات هنا في هذه اللجنة المهمة.

ثانيا، لاحظنا كذلك الزخم الذي شهده نزع السلاح وعدم الانتشار وفي مجال تحديد الأسلحة في العام الأخير أو قرابة العام ونصف العام، بدءا بخطاب مهم للرئيس أوباما في براغ في عام ٢٠٠٩ تضمن، في جملة أمور، رؤيته لعالم خال من الأسلحة الذرية. كما رأينا استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة. وأحطنا علما بالاتفاق الثنائي بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بشأن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت) الجديدة. ورأينا الاجتماع الأول الجيد بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. وأخيرا وليس آخرا، فإن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوثيقة الختامية الصادرة عنه يمثلان بداية طيبة جدا لحقبة جديدة.

ثالثا، هذه التطورات نوقشت بصورة وافية في الحكومة الدانمركية، وقررت الحكومة إيلاء المسألة أولوية أعلى كثيرا في جدول أعمالها السياسي. ولكي تفعل ذلك، وفي جملة أمور، قررت الحكومة تعيين مستشار شخصي خاص لوزير الخارجية بدرجة وكيل وزارة، ويسرني أيما سرور أن أشغل تلك الوظيفة اعتبارا من أيلول/سبتمبر من هذا العام.

رابعا، كنت أود أن أذكر مؤتمر نزع السلاح من ضمن المسائل التي نلمس بعض الزخم بشأنها، ولكن أعتقد أن ذلك سيكون خارج السياق تماما. ومن ناحية أخرى، وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، هنا في نيويورك، شهدنا اجتماعا حضره زهاء ٥٠ وزيرا وأُلقي خلاله نحو ٧٠ بيانا، وهو ما

أعطى مؤشرا واضحا جدا للجميع في مجال مؤتمر نزع السلاح بالبدء في المفاوضات. وأرجو أن تمهد تلك الدعوة لحدوث ذلك فعلا.

لقد سمعت أنه ليست الإجراءات بل الافتقار إلى الإرادة السياسية هو ما يعوق إحراز أي تقدم في هذا المجال. وأقول إنه ما لم يتسنى لنا أن نرى أشخاصا أو بلدانا من المؤتمر وقد انخرطوا في مناقشة المسائل، فلن نستطيع أن نقيِّم ما إذا كان هناك افتقار إلى الإرادة السياسية من عدمه. وعليه، أرجو ألا تكون هناك أي اعتراضات أخرى على الإجراءات.

خامسا، لي رجاء آخر هو أن يتسنى للدانمرك أن تكون أكثر من مجرد مراقب، وأن تصبح عضوا كامل العضوية في المؤتمر، إلى جانب الـ ٦٥ عضوا الموجودين اليوم. وآمل أن تتاح للمراقبين الـ ٢٤ الآخرين نفس الفرصة للجلوس معا. وقد لاحظت في الاجتماع الرفيع المستوى في ٢٤ أيلول/سبتمبر أن الاتحاد الأوروبي لم يكن وحده الذي يرى أن الوقت قد حان لتعيين منسق خاص بشأن مسألة توسيع العضوية، بل إن حركة عدم الانحياز ترى ذلك أيضا. وأرجو أن يحسم ذلك الأمر في اجتماع قريب للمؤتمر في عام ٢٠١١.

النقطة السادسة والأخيرة أنه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى سفير بلجيكا ببيان بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وكان يتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وأعتقد أن البيان كان شاملا واستشرافيا للغاية، حيث تناول كل التفاصيل والمسائل الهامة. وكممثل لدولة عضو في الاتحاد الأوروبي، يسرني جدا أن يكون بوسعي الإعراب عن التأييد التام لهذه الرؤية. ولن استهلك وقتي هنا في تكرار عناصر ذلك البيان سواء بشكل كامل أو جزئيا، لأنني لا أعتقد أن هناك ضرورة لذلك.

سأتوقف هنا، متمنياً لكم، سيدي الرئيس، كل التوفيق في عملكم في رئاسة اللجنة.

السيد غيغيشكوري (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن ينضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. ونهنئ أعضاء المكتب الآخرين أيضا. ونثق بأنه في ظل قيادتكم المقتدرة، سيمكننا أن نحقق نتائج هامة في عملنا. وأود أن أؤكد دعم وفدي الكامل لكم في عمل اللجنة الأولى.

ترحب جورجيا بالتطورات الإيجابية التي حدثت هذا العام، بما فيها نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقمة واشنطن للأمن النووي وتوقيع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على معاهدة بشأن إجراءات زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، إلى جانب عملية معاهدة تجارة الأسلحة. ونأمل أن تؤدي هذه الأحداث إلى استمرار الزخم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح على المستوى العالمي، وأن تلبي الاحتياجات لنزع السلاح العام بالشكل الملائم. ونأمل أن يجري تناول التحديات الرئيسية التي ما زالت قائمة في مجالات عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة على نحو شامل ومن خلال جهود متضافرة للمجتمع الدولي.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي وتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. وجورجيا ترحب باعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ بتوافق الآراء وتؤكد للمجتمع الدولي استعدادها الكامل لدعم تنفيذ خطة العمل التي تتضمنها.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية صك هام آخر يسهم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونعتقد أن المعاهدة ينبغي أن تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت. إن

الالتزامات المتجددة بمتابعة التصديق عليها، لا سيما من جانب دولتين من دول المرفق ٢ من معاهدة حظر التجارب النووية، هما إندونيسيا والولايات المتحدة، يمنحنا أسبابا قوية للتفاؤل. وستواصل جورجيا بدورها التعاون بنشاط مع الأمانة الفنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لتعزيز نظام الرصد والتحقق.

وتمثل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير هذه الأسلحة حجر الزاوية في الجهود الدولية لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية. وتقف جورجيا على أهبة الاستعداد للتعاون الكامل مع الدول الأعضاء من أجل كفالة نجاح مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية عام ٢٠١١.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية – وهي اتفاقية فريدة من نوعها وسط معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار إذ تحظر بشكل تام فئة بأكملها من أسلحة الدمار الشامل بطريقة يمكن التحقق منها – تضطلع بدور أساسي في الوقاية من المخاطر التي تشكلها الأسلحة الكيميائية. وتدعم جورجيا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهي مستعدة للإسهام بنشاط في الجهود الرامية إلى الوفاء بالأهداف. وتتمنى جورجيا كل النجاح للمدير الجديد لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السفير أحمد أزومكو ممثل تركيا، وستقدم له دعمها الكامل.

لقد أثنينا في العام الماضي على عمل مؤتمر نزع السلاح، الذي وافق، بعد عقد من الجمود، على برنامج عمل. واعتبرنا ذلك تطورا إيجابيا. وكما اتضح فيما بعد، كان الوقت لا يزال مبكرا في عام ٢٠١٠ للاحتفال بتنشيط مؤتمر نزع السلاح. وتعتقد جورجيا، شأنها شأن الوفود الأخرى، اعتقادا قويا بأن على المؤتمر، من أجل استعادة مصداقيته، أن يستأنف دوره التفاوضي في أقرب وقت ممكن. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى الأخير الهادف لإضفاء زخم جديد على مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف في إطار مؤتمر نزع السلاح. وتؤيد جورجيا الأمين العام للأمم المتحدة في دعوته للعمل (انظر A/65/496 المرفق).

وكما أكد الكثير من المتكلمين في هذه القاعة، فإن صناعة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتكديسها ونقلها وتدفقها لا تزال تشكل واحدا من أكثر البنود تحديا في برنامج عمل الأمن الدولي. وتؤكد جورجيا مجددا التزامها بالاضطلاع بدورها في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة والخفيفة والإفراط في تكديسها، وتدعم بقوة التنفيذ الكامل لبرنامج الأمم المتحدة المتعلق بالتجارة غير المشروعة في هذه الأسلحة. ونتطلع إلى المشاركة بنشط في مؤتمر عام ٢٠١٢ الاستعراضي للأسلحة الصغيرة.

وتهيأت لنا الفرصة في مناسبات عديدة للإعراب عن دعمنا الكامل لمبادرة إبرام معاهدة دولية لتجارة الأسلحة. وبالفعل، يجب اعتبار تلك الآلية صكا فعالا في مجال عدم انتشار الأسلحة التقليدية. وفي ذلك الصدد، نؤيد تأييدا كاملا الموقف الذي أعربت عنه العديد من الوفود ومفاده أن تدابير حظر الاتجار في الأسلحة التقليدية يمكن أن تكون فعالة إن رافقتها ضوابط نقل صارمة في مجال تجارة الأسلحة المشروعة. ولهذا السبب تلتزم جورجيا التزاما تاما بمفاوضات معاهدة تجارة الأسلحة. ومن أجل تلك الغاية، فإن دورة تموز/يوليه للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة تمثل بداية مشجعة للعملية التفاوضية لمعاهدة تجارة الأسلحة التي سوف تقود في النهاية إلى إبرام صك دولي ملزم قانونا.

إن منع مخاطر الإرهاب النووي، وكفالة الامتثال للواجبات المترتبة بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، وتحسين أمن المصادر العالية الإشعاع تمثل واحدة من الأولويات الرئيسية لجورجيا. لقد انضم بلدي إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ولا يزال يدعم توحيد جهود المجتمع الدولي لمكافحة الحيازة غير المشروعة للمواد النووية والمواد المشعة واستخدامها ونقلها.

ومما يزيد من شدة الشعور بالخطر حقيقة وقوع محاولات عديدة في السنوات الأخيرة لتهريب مواد نووية عبر الأراضي الجورجية التي لا تسيطر عليها السلطات المركزية. وقد قامت سلطات إنفاذ القانون الجورجية بمنع تلك المحاولات. بيد أنه ينبغي ملاحظة أن محاولات التهريب تلك حدثت في وقت كانت توجد فيه بعض آليات الرقابة الدولية في تلك الأراضي. وفي غياب وجود دولي في أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/جنوب أوسيتيا، جورجيا، فقد بات متعذرا، بسبب الاحتلال الأجنبي، إجراء أي نوع من أنواع أنشطة التحقق هناك، وبالتالي، فقد زاد بشكل كبير خطر تحول تلك الأقاليم الجورجية إلى ملاذ لمهربي المواد النووية.

ويهيئ وجود ما يسمى بالبقع البيضاء والأراضي المحتلة، حيث أن آليات الرقابة الدولية إما ضعيفة أو غير موجودة، أرضا خصبة للنقل غير المشروع و/أو بيع الأسلحة التقليدية وتكديسها، بالإضافة إلى العبور غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل وموادها، بما في ذلك المواد النووية.

ولأني قد ذكرت المحاولات الفاشلة لاستخدام الأراضي الجورجية المحتلة لتهريب المواد المشعة والنووية، اسمحوا لي أن أتكلم قليلا عن خطر انتشار الأسلحة التقليدية عبر تلك الأراضي.

كما تدرك الوفود، هناك كميات كبيرة من الأسلحة يجري تكديسها في إقليمي أبخازيا تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية. وما دامت آليات الضبط الدولية غائبة تماما في تلك الأراضي بسبب الاحتلال الأجنبي، فليست هناك ضمانات من أي نوع بعدم نقل تلك الأسلحة – بما في ذلك الأشد خطورة من بينها، مثل أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف – إلى مختلف الجماعات الإرهابية والإجرامية. ومن شأن ذلك أن يشكل تهديدا خطيرا ليس لإقليم واحد بعينه فحسب بل للمجتمع الدولي بأسره.

وفي بداية هذه الدورة للجنة الأولى، استمعنا إلى بيانات عن الطابع الشامل للعقائد الأمنية الحديثة. واستمعنا إلى بيانات عن عدم قابليتها للقسمة وعالمية انطباقها على كل الدول، بغض النظر عن حجمها. هذه البيانات مشجعة. ونعتقد أن هذا النهج يسير في الاتجاه الصحيح لكونه يتوافق مع مستقبل البشرية وتطلعها إلى حياة مسالمة ومزدهرة داخل حدود معترف بها لأهلها بدون خوف من التعرض للتهديد بالقوة والاحتلال غير القانوني.

وفي ذلك السياق، أود أن أغتنم هذه الفرصة للفت الانتباه إلى الحالة الأمنية في بلدي. في الوقت الراهن، تواصل جارتنا الشمالية حشدها العسكري غير القانوني في إقليمين محتلين تابعين لبلدي. وبدلا من إغلاق القواعد العسكرية غير القانونية، فإنه يجري تعزيزها بالمزيد من الرجال والعتاد، مثل منظومات قذائف إس – ٣٠٠ المضادة للطائرات، على سبيل المثال لا الحصر. وهناك إجمالا ما يصل إلى ١٠ آلاف من قوات الاحتلال متمركزة في هذين الإقليمين، وهناك ست قواعد عسكرية، من بينها قاعدة بحرية، يجري بناؤها حاليا. وبما أننا نتحدث عن البناء، فاسمحوا لي أيضا بإعلام اللجنة بأن البلد المحتل قد أكمل للتو تشييد الجدار الأسمنتي على طول الخط الفاصل بين الإقليمين المحتلين وبقية جورجيا.

وفي الوقت نفسه، سمعنا عن الحاجة إلى إنشاء هيكل أمني جديد من ممثلي ذلك البلد المحتل – وهو بلد لا يزال يتحدي الترتيبات الأمنية العالمية القائمة، ولا ينفِّذ واجباته التي تعهد بها تجاه المجتمع الدولي، ويستمر على نحو فظيع في انتهاك ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد ومبادئ القانون الدولي، والاتفاقية ذات النقاط الست التي توسط فيها الاتحاد الأوروبي.

ونعتقد أن تنفيذ الواجبات القائمة يجب أن يكون شرطا مسبقا ضروريا لاقتراح هيكل لنظام أمني أوروبي جديد أو إجراء أي مناقشات ذات معنى بهذا الشأن. ذلك إن لم يكن معدوه يعنون، في إطار الهيكل الأمني الجديد، إقامة جُدُر عازلة جديدة. لكن اسمحوا لي بأن أذكر الجميع بأن العالم المتحضر قد رفض من قبل بشكل حازم وواضح وجود جدار في أوروبا.

ونحن على اقتناع بأن الوقت قد أضحى ملائما، في هذه الظروف، لأن يقف المجتمع الدولي إلى جانب المبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. وتعتبر جورجيا أن اللجنة الأولى جهاز أساسي ينبغي ألا يكون معنيا ببلورة مبادرات وأفكار للتصدي للمشاكل القائمة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح فحسب، بل أيضا بالمسائل الأكثر حساسية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

السيد كوجبا (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، وأهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم.

يؤيد وفد جمهورية مولدوفا البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في بداية مناقشتنا. وسأضيف الاعتبارات التالية بصفتي الوطنية.

لقد لاحظت أغلبية الوفود التي خاطبت هذه اللجنة الجهودَ المتعددة الأطراف المتزايدة في مجال تعزيز نزع السلاح ومنع انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل، ونوهت بالمعاهدة الجديدة للحد من الأسلحة الاستراتجية بين الولايات المتحدة وروسيا، ونتيجة مؤتمر القمة النووية في واشنطن، ومؤتمر أطراف معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة. وهذه جميعها أمثلة مشجعة تدل على زيادة التعاون بين دولنا الأعضاء.

ونرحب بمبادرات الأمين العام في مجال نزع السلاح، بما في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى المعقود مؤخرا بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. ونؤيد دعوته لتنشيط المناقشات المتعددة الأطراف في هذه اللجنة التي ستقود إلى خطوات متابعة متجهة نحو تحقيق النتائج في الأجهزة المتخصصة المعنية بنزع السلاح، وعلى وجه الخصوص الإسهام في إحياء وتعزيز مؤتمر نزع السلاح باعتباره الجهة الأصلح للاضطلاع بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح (انظر A/65/496، المرفق).

لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل أهم صك متعدد الأطراف لتعزيز نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي، مع السماح بالاستخدام السلمي للطاقة النووية. وإذ ينظر إليها كثير من البلدان بوصفها أداة أساسية لتحقيق نزع السلاح التام والكامل، فإنها تتطلب تنفيذا شاملاً.

ونرحب بنتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، ونعتقد أن التنفيذ الناجح لخطة العمل المعتمدة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تضافر جهود جميع الدول الأعضاء من أجل تنفيذ المعاهدة وأهدافها. ونولي أهمية كبيرة للامتثال الصارم لمعاهدة عدم الانتشار وندعو إلى عالميتها.

وإذ نثق من أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تيسِّر في الأساس صون السلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي، فإننا نعرب عن ارتياحنا للتقدم المحرز في هذا الصدد في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، لا سيما بإقرار عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ للتصدي لمسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جزءاً لا يتجزأ من نظام نزع السلاح النووي ومنع الانتشار، ويمثل دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر أولوية قصوى بالنسبة لجميع الدول الأطراف. ونرحب بالتزام الولايات المتحدة وإندونيسيا بالتصديق عليها، مما يزيد من تعزيز آفاق التصديق على المعاهدة من قبل دول المرفق ٢ المتبقية.

وفي نفس الاتجاه، نعتبر أن البدء المبكر في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمثل خطوة حاسمة نحو الوفاء بالالتزامات والأهداف النهائية المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وتعترف جمهورية مولدوفا بالدور المركزي الذي يضطلع به نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في توفير تأكيدات فيما يتعلق بالطابع السلمي للبرامج النووية للدول الأطراف. وتدل مشاركتنا في معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة حظر التجارب النووية، فضلا عن إبرام اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية، على التزام بلدي الثابت بتعزيز الإطار الدولي لمعاهدة عدم الانتشار.

لقد ركز تعاوننا مع الوكالة خلال الخمس عشرة سنة الماضية على الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية لتلبية الاحتياجات الملحة، مثل تحسين الهيكل التحتي للأمن الإشعاعي، وأمن المصادر الإشعاعية، والاستجابة الفعالة في حالات الطوارئ، ونقل التكنولوجيات النووية وتطبيقها في الطب والعلوم البيئية.

في شباط/فبراير الماضي، أودع بلدي صك التصديق على الاتفاقية المشتركة بشأن سلامة التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. ونحن نؤيد البروتوكول الإضافي لضمانات الوكالة فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار، فضلا عن إجراءات الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمن النووي والتحقق، بما في ذلك نظام الضمانات، ونظم ضوابط التصدير، وحماية المواد النووية.

لقد أكد العديد من الوفود على أهمية التعاون في تعزيز الأمن الدولي ونزع السلاح وعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب الدولي. وفي رأينا يضطلع قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بدور حاسم في الجهود المشتركة لمنع حيازة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من قبل جهات فاعلة من غير الدول، ولذا فإننا ندعم الدعوات إلى تنفيذه تنفيذا شاملاً.

وبصفتنا طرفا في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ندعو إلى اتخاذ إجراءات لضمان الامتثال للالتزامات المترتبة بموجب عدم الانتشار وتعزيزها وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، وذلك بوسائل من بينها تطوير القدرات الكافية للوقاية من التحديات التي تفرضها دول أو كيانات لا تلتزم بأنظمة منع الانتشار والاستجابة لتلك التحديات.

وعلى الصعيد الوطني، نتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع أي عمليات نقل محتملة لمكونات ومواد وتكنولوجيا متصلة بأسلحة الدمار الشامل عبر أراضينا.

ولبلوغ الأمن الحقيقي على الصُعُد الدولي والإقليمي والوطني، ينبغي استكمال التقدم في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية بتحديد الأسلحة التقليدية وتخفيضها. وبالتوازي مع عمليات تنظيم الأسلحة والحد من أسلحة

الدمار الشامل ونزعها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج القضايا المتصلة بإنتاج الأسلحة التقليدية واستخدامها وتجارتها وتكديسها، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تغذي الصراعات في أجزاء مختلفة من العالم وتهدد السلم والأمن الدوليين.

وطوال ما يقرب من عقدين، منذ أن أصبحت جمهورية مولدوفا دولة مستقلة، والسلطات الدستورية في بلدي تسعى جاهدة للحد من كميات الأسلحة والذخائر الهائلة المكدسة في أراضينا والقضاء عليها. وفي ذلك المسعى نتلقى المساعدة والدعم المستمرين من العديد من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. ومما يؤسف له أنه بسبب النظام الانفصالي في الجزء الشرقي، لا تتمكن جمهورية مولدوفا من كفالة مراقبة هذه المخزونات المتقادمة بفاعلية، وبالتالي مراقبة تدفق السلع ذات الاستخدام المزدوج والمواد التي تدخل منطقة ترانسدنيستريا في مولدوفا أو تعبرها.

ولذلك السبب، مع أننا نقدر كثيرا الجهود التي تبذلها بعثة المساعدة الحدودية التابعة للاتحاد الأوروبي لرصد قطاع ترانسدنيستريا من الحدود المولدوفية بالتعاون مع السلطات الأوكرانية، فإننا نكرر دعوتنا لإرسال بعثة دولية لتقصي حقائق في ترانسدنيستريا بغرض تكوين صورة واضحة عن الأسلحة والذخائر المكدسة واستئناف سحبها وتدميرها، مما سيكفل الأمن في منطقتنا.

وتدعم جمهورية مولدوفا، من جانبها، المبادرات والإجراءات الرامية إلى منع الاتجار بالأسلحة التقليدية والتجارة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وندعو إلى مواصلة المفاوضات بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة – وهي صك دولي ملزم قانونا يرسي أعلى المعايير الدولية المشتركة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها – وندعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الأسلحة.

وبالمثل، نرحب بدخول اتفاقية الذخائر العنقودية، التي ساهمت فيها جمهورية مولدوفا، مؤخرا حيز النفاذ. ويسرنا أن نحيط علماً بأن بلدنا، قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ، شهد إطلاق مشروع لتدمير كل هذه الذخائر، بالتعاون مع المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، وهي منظمة غير حكومية، ونحن مصممون على تقديم تقرير عن نجاح تنفيذها في الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، المزمع عقده في فينتيان، بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

السيد خيمينيز (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يتقدم وفد نيكاراغوا إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. ونحن على ثقة من أن خبرتكم وعملكم الجيد سوف يؤديان إلى نتائج ممتازة. ويود وفد بلدي أن يعرب لكم أيضاً عن دعمه الكامل لنجاح اللجنة. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

يؤيد وفدنا البيان الذي أدلت به إندونيسيا في الجلسة الثانية بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز. ونوافق على أن التحدي ومصدر القلق الأكبر الذي يواجهنا كدول أعضاء يتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي الشامل والكامل، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية التي تشكل تهديدا مستمرا للبشرية ولأمنا الأرض.

ونعتقد أننا لن نستطيع تحقيق هذا الهدف إلا بتعددية الأطراف وبحلول يتم التوصل إليها من خلال اتفاقات متعددة الأطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وهذا هو السبب في أننا نرحب، ممتنين، بالمبادرة التي قدمتها البرازيل

وتركيا، بشأن حالة إيران، لإيجاد حل سلمي، وبالتالي تجنب وقوع محرقة نووية.

يدعو وفد نيكاراغوا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال للمسؤوليات التي أخذتها على عاتقها عام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بالسعي إلى تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونحن نعارض أي شكل من أشكال التجارب النووية ونحيي قرار الجمعية العامة ٣٥/٦٤، بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.

ونود أن ننوه بالعمل المهم لمؤتمر نزع السلاح، الذي يتبوأ موقع الصدارة في جميع مفاوضات نزع السلاح.

ونعتقد أن من الأولويات أن نحصل، نحن البلدان التي لا تمتلك أسلحة نووية، على ضمانات فعالة من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ولذلك فقد اقتُرح إضفاء الطابع الرسمي على صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتحيي نيكاراغوا اتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ومع ذلك، فإننا ندعو كلا البلدين إلى احترام مبادئ الشفافية، وعدم العودة إلى الوراء، والتحقق، من أجل مواصلة خفض ترساناتهما النووية.

ونطلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تعمل بنزاهة، وأن تحافظ على الكفاءة المهنية التي تميزت بها في الماضي. ونرفض بشدة محاولات أي دولة تسييس عمل الوكالة. ونؤيد مبادرة بلدان حركة عدم الانحياز التي تتوخى خطة عمل تتضمن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، لا سيما في الشرق الأوسط. ونؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وحالة منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. هذه هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتجنب وقوع كارثة نووية محتملة.

ونؤكد من جديد الحق الثابت للبلدان النامية في المشاركة في بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بدون تمييز، على النحو الذي تحتاج إليه البلدان النامية في سعيها لتحقيق تنميتها.

وفيما يتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، تعتبر نيكاراغوا من البلدان الرائدة في المنطقة في العمل الشامل لمكافحة الألغام. ويستند ذلك الدور القيادي على الجهود الدبلوماسية المكثفة الموجهة نحو اعتماد اتفاقية أوتاوا، والتنفيذ الناجح للبرنامج الوطني لإزالة الألغام، الذي اختتم عام ٢٠١٠ ومكّن من جعل نيكاراغو أرضاً خالية من الألغام اليوم. وندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تنظر في إمكانية الانضمام إليها.

ونحث الدول المسؤولة عن زرع الألغام والمتفجرات خارج أراضيها وتركها هناك أثناء النزاعات السابقة على أن تتعاون مع البلدان المتضررة وأن تقدم لها المساعدة في إزالة الألغام من خلال تبادل المعلومات، وتوفير الخرائط التي تبين مواقع الألغام والمتفجرات، وتقديم المساعدة التقنية لإزالة الألغام، وتمويل تكاليف إزالتها وتعويض تلك البلدان عن أي خسائر ناجمة عن الألغام.

ويؤكد وفدنا على أهمية العلاقة التكافلية بين نزع السلاح والتنمية ودور الأمن. وفي هذا السياق، نشيد باعتماد قرار الجمعية العامة ٥٢/٦٤ بتوافق الآراء. ونود أيضا أن نعرب عن قلقنا إزاء نمو الإنفاق العسكري الدولي، وهو تمويل كان يمكن إنفاقه على احتياجات التنمية. ونحث الدول على تكريس الموارد الناتجة عن خفض

الإنفاق العسكري للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة مكافحة الفقر.

وفي مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، جددت نيكاراغوا التأكيد في مختلف المحافل الدولية على أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة مشكلة عالمية يتطلب حلها التزامات عالمية ومشاركة الجهات الفاعلة الوطنية والدولية وجميع قطاعات المجتمع. ونيكاراغوا ليست منتجا أو مستهلكا لأي شكل من أشكال الأسلحة، ولكن نظرا لموقعنا الجغرافي فقد أصبحنا بلد عبور للأسلحة المتجهة شمالا. والموارد الشحيحة التي كان ينبغي أن ننفقها على تنميتنا تذهب حالياً للدفاع عن أراضينا من هذه الظاهرة، التي تقوض أمننا وتنميتنا. وندعو الولايات المتحدة إلى زيادة معوناتها لمكافحة هذه المشكلة الإقليمية على نحو أكثر نشاطا.

السيد حجازي (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أنقل إليكم، سيدي، تهاني وفدي على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ونتقدم إلى المكتب بأفضل تمنياتنا، معربين عن ثقتنا في أن اللجنة سوف تختتم عملها المهم بنجاح تحت قيادتكم المحنكة. كما نعرب عن تقديرنا للرئيس السابق لما بذله من جهود.

وأود أن أقول إن فلسطين تؤيد البيان الهام الذي أدلت به إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في الاجتماع الثاني.

وتؤمن فلسطين بضرورة تنفيذ جهود نزع السلاح بطريقة تعزز مبادئ القانون الإنساني الدولي، وبخاصة اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. ولهذا السبب يجب القيام بأي جهد دولي جدي لنزع السلاح بصورة شاملة ومتماشية مع صكوك القانون الدولي ذات الصلة، لا سيما القانون الإنساني الدولي. وفي الواقع، إن أي خطاب أو جهد خارج هذا السياق لا يؤدي إلى نتائج عكسية فحسب، بل سوف يسمح أيضا للدول التي تنتهك قواعد الحرب وتقوم بتكديس أسلحة الدمار الشامل بصورة غير مشروعة بأن تتهرب من المساءلة وأن تظل متصلبة في مواجهة الإرادة الدولية.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من واجب جميع الدول الأعضاء وقف نقل الأسلحة إلى الدول التي تنتهك بشكل خطير القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك ارتكاب المخالفات الجسيمة المحددة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وينطبق هذا بشكل خاص على الدول المحتلة المتحاربة التي لا تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي والتي ثبت استخدامها العشوائي والمفرط للقوة ضد السكان المدنيين.

إن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنعه قضية هامة أخرى يتعين على المجتمع الدولي التصدي لها على نحو مسؤول. وينبغي للدول الأعضاء أن تولي الاهتمام الواجب لقيام بعض الدول رسمياً بتشكيل وتسليح ميليشيات تقيم بصورة غير مشروعة في أراضٍ محتلة وتقوم بارتكاب أعمال عدوانية ترهب السكان المدنيين. وتملك هذه الميليشيات أسلحة صغيرة مصرحاً بها وممولة من قبل الدولة، مما يغذي الصراعات ويديم انتهاكات حقوق الإنسان. إن استمرار المستوطنين غير الشرعيين في ممارسة العنف ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة نموذج واضح لهذه الحالة.

ويجب علينا أيضا أن نتصدى للآثار العشوائية لبعض الأسلحة المعينة، وبخاصة عند استخدامها بصورة غير مشروعة ضد المدنيين – مثل الذخائر العنقودية، والألغام المضادة للأفراد، والقذائف المسمارية، وما يسمى بمتفجرات المعادن الخاملة الكثيفة – قنبلة دايم – والذخائر التي تحتوي

على اليورانيوم المنضب. علاوة على ذلك، يجب علينا النظر بجدية في الاستخدام غير المشروع للأسلحة التي ليست محظورة بموجب القانون الدولي، مثل الفوسفور الأبيض. لا ينبغي السماح للدول التي ثبت انتهاكها المستمر لقوانين الحرب بامتلاك مثل هذه الأسلحة أو استخدامها ضد المدنيين الأبرياء.

وقد ثبتت بما لا يدع أي مجال للشك الآثار الطويلة الأجل والمدمرة لهذه الأسلحة على السكان المدنيين. وفي الآونة الأخيرة، قامت عدة تقارير دولية وتقارير من الأمم المتحدة – بما في ذلك تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48)، برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون – بتوثيق استخدام إسرائيل لهذه الأسلحة ضد المدنيين في غزة وآثارها المدمرة.

وجنوب لبنان مثالٌ آخر. فهناك، لا يزال السكان المدنيون، بخاصة الأطفال، يعانون من الذخائر العنقودية الإسرائيلية. ولهذا السبب نحن نؤيد جميع الاتفاقيات والبروتوكولات والجهود التي تسعى لحظر هذه الذخائر والتصدي للمخاطر الإنسانية غير الضرورية المترتبة على السكان المدنيين جراء استخدام هذه الأسلحة العشوائية.

وأخيرا، نود في هذا السياق أن نؤكد مجددا على وجوب أن تتحمل الدول المسؤولة عن زرع الألغام والأسلحة المماثلة خارج أراضيها المسؤولية الكاملة عن إزالتها، بوسائل من بينها التعاون مع البلدان المتضررة. علاوة على ذلك، ينبغي لتلك الدول أن تتحمل مسؤوليتها القانونية في تعويض الدول المتضررة وضحايا هذه الألغام وبقايا المتفجرات.

وانتشار الأسلحة النووية وغير التقليدية يمثل أخطر تهديد لبقاء البشرية. وهذا هو السبب في وضعها، عن حق، في مرتبة متقدمة في جدول الأعمال الدولي، ولكن ذلك الالتزام الدولي المتجدد يجب أن يقترن باتخاذ إجراءات ملموسة ومتسقة.

وفي هذا الصدد، فإننا نأسف لأن الشرق الأوسط لم يصبح بعد منطقة خالية من الأسلحة النووية وأن إسرائيل لا تزال الطرف الوحيد، وأكرر الطرف الوحيد، في المنطقة الذي لم يصبح طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولم يعلن عن نيته في ذلك. وفي الواقع، فإننا قد شعرنا بالجزع إزاء إعلانها المثير للقلق الذي يكشف عن نية واضحة في عدم الامتثال لأي ترتيبات في المستقبل، بما في ذلك الخطوات العملية المعتمدة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ونعتقد أن هذا تعبير غير قابل للإنكار عن العقبة الحقيقية على طريق تخليص المنطقة من أسلحة الدمار الشامل تلك.

وقد أعلنت إسرائيل بوضوح ومرارا أنها دولة حائزة للأسلحة النووية. وهذا الإعلان لا بد وأن يثير جزعا شديدا لدى جميع الأطراف المعنية، ولا سيما في ضوء أن إسرائيل، بصفتها سلطة قائمة بالاحتلال، هي دولة ثبت أنها تتصرف بازدراء مطلق للقانون الدولي. وللأسف، فإنها تتباهى أيضا بوقاحة بأن لديها حصانة دولية من المساءلة أو الرقابة فيما يتعلق بتلك الانتهاكات وغيرها.

ولهذا السبب فإن الجهود الرامية إلى تخليص الشرق الأوسط من الأسلحة النووية يجب أن تكون شاملة، وليست انتقائية. ونؤكد أن غض الطرف عن دولة تخزن الأسلحة النووية وتستحدثها، فيما ترفض الخضوع للتفتيش الدولي، أمر في غاية الخطورة ويثير بالغ القلق. وما لم يحدث ذلك، فإن النوايا الحسنة التي اتفقنا عليها ستُهدر وسيلحق الضرر بمصداقية أهدافنا. والأخطر من ذلك أن مصداقية ذات النظام الذي يحكم علاقاتنا ستتقوض بشدة أيضا.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الجهود الدولية في المنطقة يجب أن تبدأ باتخاذ إجراءات جادة وممارسة ضغط متضافر على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير نووية دون إبطاء، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ونتائج مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار، بما فيها قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط والخطوات العملية الـ ١٣ المعتمدة في عام ٢٠٠٠ والخطوات العملية لمؤتمر ٢٠١٠.

وأخيرا وبشأن هذه المسألة، نود أن نؤكد على أن تشجيع التعاون بين الدول ربما لا يمكن تحقيقه بتحريف إرادة الغالبية العظمى من الدول لتكون على هوى عضو واحد ارتكب انتهاكات. وفي الواقع، فإن العكس تماما هو الصحيح.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه من المفيد للغاية لهذه الجمعية أن توضح بجلاء أن تكرار المغالطات والاتهامات الجوفاء لا يحقق نتائج، ولكنه يزيد من حدة التوترات. فقد انتهكت دولة واحدة في الشرق الأوسط قواعد الحرب واستعملت الأسلحة دون تمييز وبشكل غير قانوني في عدد من المرات لا يمكن للمرء حصرها. وينبغي التصدي لسياسة العدوان الثابتة هذه ليس بسبب موقف رافض، بل من أجل مصلحة السلام في المنطقة والعالم.

ونعتقد أن الآثار المدمرة والطويلة الأجل لانتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب والاحتلال الأجنبي والتخلف والفقر ترتبط ارتباطا مباشرا بجهودنا في مجال نزع السلاح. فهذه الظروف تؤدي إلى العنف والتطرف وفقدان الأمل، مما يوفر تربة خصبة لطائفة من أشكال الاتجار غير المشروع التي يجب على هذه اللجنة أن تتصدى لها على نحو مسؤول. ومسؤوليتنا هي أن نقر بأن الصراعات المميتة والاتجار غير المشروع بالأسلحة سيستمران ما بقيت الأسباب الجذرية لتلك الصراعات بلا حل. ولا يقل أهمية عن ذلك التزامنا الضروري بأن نكافح بشكل جماعي الاستغلال الوقح من قبل بعض الدول للصراعات الجارية للحصول على دية من خلال التمويل المحظور أو غير المشروع للأسلحة. وهذه الأفعال تديم الصراعات وتزيد المعاناة، وبالتالي تعرقل جهودنا.

وختاما، فإنه في الوقت الذي يتعاون فيه المجتمع الدولي للتغلب على المخاطر الاقتصادية والبيئية، يجب علينا أن نظهر العزم بنفس القدر على العمل بشكل جماعي لوقف ويلات الحروب الشعواء التي لا داعي لها. فالملايين من المدنيين الأبرياء العزل، الذين عانوا طويلا من العنف الطائش والفقر الطاحن، يعولون علينا للقيام بذلك. وعندها فحسب سيكون أمام أجيالنا القادمة فرصة لأن تعيش حياة مزدهرة، خالية من أسوأ كابوس يمكن أن تواجهه البشرية، ألا وهو حدوث سباق تسلح نووي وانتهاك حقوق الإنسان من دون رادع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد موتر (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالإنكليزية): سأتكلم بالنيابة عن السفيرة أندا فيليب التي تشغل هذه المسألة بالها وتفكيرها منذ فترة طويلة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى مسائل نزع السلاح النووي وعدم انتشاره من منظور الجهود التي بذلها الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء مؤخرا في هذا المجال.

إن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره هو مجال لم تقم البرلمانات بدور ذي بال فيه بوجه عام. بيد أن هذه الحالة آخذة في التغير ويقوم المزيد من البرلمانات الآن وعلى نحو أشمل بدراسة السياسات الوطنية في مجالات الدفاع

والأمن ونزع السلاح والرقابة عليها. وعلاوة على ذلك، فإن هناك إقرارا متزايدا بأنه لبناء الإرادة والالتزام السياسيين اللازمين لتعزيز نزع السلاح النووي، من المهم بشكل حاسم العمل مع المشرعين وإدراج وجهات نظرهم في العمليات الوطنية والدولية.

والبرلمانيون في مختلف أنحاء العالم يواكبون ذلك التحدي. ومن بين الأدوات التي نستفيد منها جيدا القرار السياسي للاتحاد البرلماني الدولي بشأن النهوض بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين وضمان أن يبدأ في وقت مبكر نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعتمدة بتوافق الآراء في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. والقرار يتضمن بعض التوصيات العملية بشأن ما يمكن للبرلمانات القيام به لضمان التصديق العالمي على المعاهدة والترويج لخطة الأمين العام للأمم المتحدة المؤلفة من خمس نقاط لنزع السلاح النووي ودعم اتخاذ عدد من الخطوات المتزامنة مثل إجراء تخفيضات في المخزونات النووية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وبدء مفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية.

وقد شرعنا في استعراض وتقييم مختلف المبادرات البرلمانية لدعم بعض توصيات القرار الرئيسية. وتقريرنا في مراحله الأولية. غير أن عددا من البرلمانات الأعضاء تبادلت بالفعل معلومات مثيرة للاهتمام للغاية.

وعلى سبيل المثال، فقد اعتمدت برلمانات أنغولا وباكستان والصين قوانين وطنية تنظم استخدام ونقل التكنولوجيات والمواد النووية، وفقا للمعايير الدولية. وسن برلمانا منغوليا ونيوزيلندا قوانين تحرم الأنشطة المتعلقة بالأسلحة النووية. وأعد برلمان النرويج تشريعا يلزم صناديق المعاشات التقاعدية الحكومية بسحب استثماراتها من الشركات العاملة في مجال إنتاج الأسلحة النووية ونظم إيصالها. والأمثلة تتوالى.

فخلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي عقد هنا في نيويورك في أيار/مايو، انضم عدة عشرات من المشرعين إلى وفودهم الوطنية لمتابعة وقائع المؤتمر. وخلال الأسبوع الأول من المناقشات الرفيعة المستوى، نظم الاتحاد البرلماني الدولي حدثين برلمانيين في تعاون وثيق مع منظمة ”برلمانيين من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي“، وهي شريك نقدر عمله تقديرا كبيرا. وأفاد المشرعون الذين حضروا هذين الحدثين بأنه جرى اعتماد قرارات برلمانية تؤيد خطة الأمين العام المؤلفة من خمس نقاط أو بدء مفاوضات بشأن عقد اتفاقية للأسلحة النووية في عدد من البرلمانات، بما في ذلك برلمانات ألمانيا وإيطاليا وبنغلاديش وكوستاريكا والنرويج والنمسا ونيوزيلندا والبرلمان الأوروبي، وأنه تم تقديم قرارات مماثلة في برلمانات أخرى، مثل برلمانات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

وتشمل الرسائل الرئيسية التي خرج بها هذان الحدثان البرلمانيان، أولا، ينبغي للسياسيين والدبلوماسيين عدم التقليل من شأن الزخم المتنامي باتجاه نزع السلاح النووي وينبغي ألا يترددوا في السعي إلى تحقيق إنجاز تاريخي. ثانيا، يمكن لخطوات عدم الانتشار، مثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، القيام بدور رئيسي في إيجاد العناصر المؤسسية والتقنية اللازمة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ثالثا، يمكن للبرلمانيين من البلدان المرتبطة بعلاقات ردع نووي موسع دعم نزع السلاح النووي من خلال الإلغاء التدريجي لدور الأسلحة النووية في النظريات الأمنية لبلدانهم. رابعا، ثمة أهمية حيوية لنزع السلاح ونشر ثقافة السلام في بناء قواعد سياسية تدعم الإجراءات التي تتخذها البرلمانات والحكومات لنزع السلاح النووي. خامسا وأخيرا، يستلزم الأمر تعزيز أواصر التعاون بين المشرعين والحكومات والمجتمع المدني لضمان النجاح.

وجرى التشديد على الحاجة الملحة إلى العمل من أجل نزع السلاح النووي في الآونة الأخيرة، وعلى مستوى عال جدا، وذلك بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي الثالث لرؤساء البرلمانات في تموز/يوليه في جنيف. وفي الإعلان الصادر عن المؤتمر، تعهد قادة برلمانيون من جميع أنحاء العالم بالالتزام بالجهود الجارية من أجل إخلاء العالم من الأسلحة النووية ودعمها. وفي الجمعية الـ ١٢٣ للاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في جنيف في الأسبوع الماضي، أجريت مشاورات مع وفود برلمانية متعددة الأحزاب من عدة بلدان موقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولا ينتظر أن تكون هناك صعوبة كبيرة في تصديقها عليها. ونأمل أن تساعد زيادة الوعي بأهمية المعاهدة على إحراز مزيد من التقدم السريع نحو بدء نفاذ هذا الصك الدولي الرئيسي.

وفيما يخص الاتحاد البرلماني الدولي، فإننا ملتزمون بمواصلة العمل عن كثب مع البرلمانات الأعضاء والشركاء في المساعدة على النهوض بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد يونغ (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلم بالإنكليزية): في نيسان/أبريل من هذا العام، تناولت لجنة الصليب الأحمر الدولية مسألة الأسلحة النووية في كلمة ألقاها رئيسها، جاكوب كيلينبرغر، أمام أعضاء السلك الدبلوماسي في جنيف. وأشار الدكتور كيلينبرغر إلى الخبرة المباشرة للجنة فيما يتعلق بآثار قصف هيروشيما. كما ألقى الضوء على ما خلفه الدمار النووي من آثار على الهياكل الأساسية الصحية والدراسات التي أجرتها لجنة الصليب الأحمر مؤخرا والتي أظهرت عدم وجود أي قدرة دولية على تقديم مساعدة منسقة لضحايا الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ورحب بما توصلت إليه محكمة العدل الدولية من أن استعمال الأسلحة النووية يتنافى عموما مع مبادئ القانون الإنساني الدولي وقواعده. وفي ضوء ما توصلت إليه المحكمة من أن القوة التدميرية للأسلحة النووية لا يمكن احتواؤها مكانيا أو زمانيا، أعلن أن اللجنة يصعب عليها تصور كيف يمكن لأي استعمال للأسلحة النووية أن يكون متوافقا مع قواعد القانون الإنساني الدولي.

وناشد رئيس الصليب الأحمر جميع الدول كفالة عدم استعمال هذه الأسلحة مرة أخرى أبدا، بغض النظر عن آرائها بشأن مشروعية هذا الاستعمال. كما دعا الدول إلى الوفاء بالتزاماتها القائمة بمواصلة المفاوضات بشأن حظر وإزالة هذه الأسلحة من خلال معاهدة دولية ملزمة قانونا.

وقد بدأت الدول تولي للأسلحة النووية الاهتمام الذي تستحقه لما تسببه من معاناة إنسانية ولآثارها على مستقبل الجنس البشري والقانون الإنساني الدولي. وألزم كل من اجتماع قمة مجلس الأمن المعقود في أيلول/سبتمبر ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ الدول بتحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. وتعهدت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تعهدا قاطعا بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفضلا عن ذلك، أقرت الدول الأطراف في المعاهدة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)*)، بشكل جماعي ولأول مرة بـ ”العواقب المفجعة الناجمة على الصعيد الإنساني عن أي استعمال للأسلحة النووية“ وبمسؤوليتها عن الامتثال ”في جميع الأوقات لأحكام القانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي“.

والإقرار بالعواقب الإنسانية المفجعة للأسلحة النووية والالتزامات المذكورة للتو لهما آثار عميقة. ويجب الآن أن

تتم ترجمتهما إلى طائفة واسعة من الإجراءات التي تنهي بشكل تدريجي دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية للدول، وإلى عملية أو عمليات تفاوضية في إطار منتديات وأطر زمنية متفق عليها. وإذا أردنا الوفاء بالالتزامات التاريخية للدول بالمضي قدما نحو نزع السلاح النووي، فمن الضروري أيضا ألا تستند المفاوضات إلى المبادئ العسكرية وسياسات القوة فحسب. فالمناقشة يجب أن تسترشد بنفس القدر بآثار هذه الأسلحة على البشر والقواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي والمستقبل الجماعي للبشرية.

ما فتئ الصليب الأحمر ينادي بتشديد الرقابة الوطنية والدولية على الوصول إلى جميع أنواع الأسلحة والذخائر التقليدية. وفي أحيان كثيرة جدا، يكون المدنيون هم الضحايا عندما تستعمل هذه الأسلحة، والتي تستعمل بصورة متكررة في انتهاك للقانون الإنساني الدولي. ولجنة الصليب الأحمر الدولية مكلفة بحماية ومساعدة المتضررين من الصراع المسلح، وخاصة المدنيين، ولكن ثمة تحديات هائلة ينطوي عليها القيام بذلك تكون عندما لا تكون هناك قيود على الوصول إلى الأسلحة والذخائر التقليدية.

ويتمثل عنصر أساسي في التصدي لهذه المشكلة على الصعيد الدولي في اعتماد معاهدة فعالة وملزمة قانونا لتجارة الأسلحة، تشتمل على أعلى المعايير الدولية لنقل الأسلحة التقليدية على نحو مسؤول. ولكي تكون هذه المعاهدة فعالة، فإن نطاقها يتعين أن يكون واسعا، بحيث تشمل جميع الأسلحة والذخائر التقليدية. ويجب أيضا أن تكون أحكامها قوية، تكفل عدم نقل الأسلحة عندما يكون هناك خطر واضح من وقوع انتهاكات خطيرة للقانون.

ومما يثلج صدورنا أن الورقة المقدمة من الرئيس عن الاجتماع الذي عقدته اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة في تموز/يوليه تقر بالحتمية الإنسانية لعقد معاهدة لتجارة الأسلحة وبأن أحد أهدافها يجب أن يكون منع حدوث انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. ونحث الدول على ضمان أن يسفر العمل خلال دورتي اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١١ عن مشروع قوي وشامل جاهز لوضع صيغته النهائية في المؤتمر الدبلوماسي في عام ٢٠١٢.

إن اتفاقية الذخائر العنقودية، التي وقعت عليها ١٠٨ دول وصدقت عليها ٤٢ دولة، هي أحدث دليل على أن الدول يمكن أن تتصدى بحزم وبشكل شامل للمعاناة الإنسانية التي تسببها أسلحة بعينها. وكان بدء نفاذ الاتفاقية في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ معلما رئيسيا. ولتنفيذ أحكام الاتفاقية، تعمل الدول الأطراف الآن على وضع حد لاستعمال وانتشار الذخائر العنقودية. وهي تتعامل مع الإرث الرهيب لاستعمال هذه الذخائر في العقود الماضية، وذلك من خلال التزاماتها بإزالتها وبمساعدة الضحايا بموجب الاتفاقية.

والاجتماع الأول للدول الأطراف في تلك المعاهدة المقرر عقده في الشهر المقبل في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ينتظر أن يكون نقطة الانطلاق لتحقيق زيادة سريعة في القدرة على إزالة هذه الذخائر وجهود مساعدة الضحايا في جمهورية لاو وغيرها من الدول الأطراف المتضررة. ونحث الدول الأطراف على حضور الاجتماع وتقديم التزامات ملموسة بتعزيز العمل في مجال الإزالة ومساعدة الضحايا في عام ٢٠١١ مع القيام أيضا بإنشاء الآليات الطويلة الأجل اللازمة لإضفاء الطابع العالمي على هذه الاتفاقية الهامة وتنفيذها ورصدها.

ونحث جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية مجددا على ضمان أن يعالج أي بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية يجري وضعه في إطار الاتفاقية معالجة فعالة

المشاكل الإنسانية الناجمة عن هذه الأسلحة على أساس قواعد قانونية واضحة مكملة للالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الذخائر العنقودية. وينبغي أن تحول أي نتيجة دون استمرار استعمال أنواع الذخائر العنقودية المعروف عنها أنها تلحق الأذى بالمدنيين بسبب عدم موثوقيتها وعدم دقتها.

من بين جميع معاهدات القانون الإنساني الدولي بشأن أسلحة بعينها، فإن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد لديها أقوى آلية للتنفيذ وسجل حافل بالإنجازات خلال السنوات الإحدى عشرة منذ دخولها حيز النفاذ. وتشمل تلك الإنجازات تدمير ما يزيد على ٤٢ مليون لغم مضاد للأفراد وتطهير مساحات شاسعة من الأراضي وزيادة المساعدة للضحايا في بعض السياقات.

غير أن المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في كانون الأول/ديسمبر الماضي في كارتاخينا في كولومبيا، أقر أيضا بالتحديات الخطيرة التي تواجه الاتفاقية. وتشمل تلك التحديات عدم وفاء العديد من الدول بالمواعيد النهائية لتدمير المخزونات والطلبات العديدة لتمديد المواعيد النهائية لإزالة الألغام وعدم كفاية التقدم المحرز في مساعدة الضحايا. والتصدي لكل تحد من هذه التحديات سيستتبع بذل مزيد من الجهود السياسية والعملية الاستباقية وتوفير موارد أكبر، على الصعيدين الوطني والدولي. ولجنة الصليب الأحمر الدولية تحث جميع الدول الأطراف على مواصلة استثمار ما يلزم من الوقت والموارد لكفالة وفاء هذه الاتفاقية الفريدة من نوعها بوعودها للضحايا وتجنيبها الأجيال المقبلة ويلات هذه الأسلحة الغدارة.

في السنوات الـ ١٥ الماضية، تفاوضت الدول بشأن خمس معاهدات جديدة في إطار القانون الإنساني الدولي، ترمي إلى تخفيف أو إنهاء المعاناة الناجمة عن استعمال أسلحة بعينها، والتي يمكن الحيلولة دون حدوثها. وهذه الإنجازات تثبت أن الدول يمكنها ويجب عليها وضع الحدود ”التي يجب أن تتراجع عندها ضرورات الحرب لصالح متطلبات الإنسانية“، بحسب تعبير إعلان سانت بطرسبرغ لعام ١٨٦٨. وهي تبرهن على أن البشرية ليست عاجزة في مواجهة الآثار الضارة للتكنولوجيات التي تبتكرها. ويمكن لهذه النجاحات التي تحققت مؤخرا أن تكون مصدر إلهام وتوجيه لنا معا في السعي إلى بلوغ هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية مع وضع معايير لنقل الأسلحة التقليدية على نحو مسؤول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعت اللجنة للتو إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

وقد طلب أحد الوفود أخذ الكلمة، ممارسة لحق الرد. وأستميح وفد الاتحاد الروسي عذرا فيما يلي. لقد كنا نعتزم افتتاح المناقشة الجديدة بخطاب الممثل السامي دوارتي، غير أنه مرتبط بمقابلة مع الأمين العام الساعة ١٧/٠٠. ولذلك، ألتمس من ذلك الوفد السماح للممثل السامي بالتكلم أولا ثم ممارسة حق الرد في نهاية هذه الجلسة.

السيد فاسيليف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أحطت علما بطلبكم، سيدي، غير أنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لممارسة حق الرد. وفضلا عن ذلك، أُذكر، وهذه للأسف ليست المرة الأولى التي يحدث فيها هذا، بأن ممثل الأمانة العامة قد قال إن ممارسة الدول لحق الرد ينبغي أن تسبق بيانات المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. وعلى أي حال، فإنني لن آخذ وقتا طويلا.

أود أن أُذكر ممثل جورجيا، الذي شكا للتو من حدوث انتهاكات لميثاق الأمم المتحدة، بأن جورجيا هي التي ارتكبت هذه الانتهاكات في حقيقة الأمر عندما هاجمت

أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، كما فعلت في مناسبات عديدة عبر التاريخ. والتاريخ يظهر أن المعتدين يتحملون المسؤولية دائما. والحالة الراهنة في القوقاز هي نتيجة للعدوان الجورجي.

وإذا كان ممثل جورجيا يرغب في مواصلة النقاش بشأن جوهر هذه المسألة، أود أن أوجه انتباهه إلى أن الجولة الثالثة عشرة لمناقشات جنيف بشأن القوقاز، حيث يمكن معالجة جميع القضايا ذات الصلة بهذه المسألة، ستبدأ بعد غد، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جورجيا في إطار ممارسة حق الرد.

السيد غيغتشكوري (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة، يا سيدي، ولكنني أجد نفسي مضطرا لتقديم رد سريع على زميلي الروسي.

بادئ ذي بدء، أود الإشارة إلى تطور إيجابي في هذا المقام، وأود أن أشكره عليه لأنني لا يمكن أن أعتبر رده على بياني سوى إقرار غير مباشر بكل ما ذكرته في بياني. وإذا لاحظتم، فإنني قد ركزت على المشاكل ذات الصلة بالأمن التي تواجه جورجيا. ويبدو أن أيا من شعر بالمسؤولية عن تلك المشاكل قد رد على بياني فحسب.

ثانيا، أود أن أشدد على اتفاقي التام مع ممثل الاتحاد الروسي في أنه لا يمكن تصنيف أحداث عام ٢٠٠٨ سوى باعتبارها عدوانا، ولكنها عدوان دولة ذات سيادة على دولة أخرى ذات سيادة – وكانت الدولة الأولى ذات السيادة الاتحاد الروسي في حين كانت الدولة الأخرى جورجيا.

وأنا لا أود أن أطيل هذه الجلسة بالخوض في تفاصيل، ولا سيما في هذه المرحلة التي اقترب فيها للغاية موعد مناقشات جنيف المقبلة؛ وتلك، كانت بطبيعة الحال، نقطة أخرى تطرقت إليها في بياني السابق، وهي أنني لم أرد الدخول في جدل ثنائي عقيم هنا، لأن مكان هذه المناقشات في جنيف وليس لجنتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): خلال المناقشة العامة، التي امتدت لسبع جلسات، استمعنا إلى أكثر من ١٠٠ بيان سلطت الضوء على الشواغل والأولويات الرئيسية في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وهذا العدد الكبير من المتكلمين يبين بوضوح مستوى الاهتمام الذي توليه الدول الأعضاء لمسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون اللجنة قد اختتمت المرحلة الأولى من عملها، وسنشرع في المرحلة الثانية، وهي المناقشة المواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، والنظر فيها.

ووفقا للجدول الزمني الإرشادي الوارد في الوثيقة A/C.1/65/CRP.1، سنبدأ الجزء المواضيعي من عملنا بتناول مسألة متابعة القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابقة وتقديم تقارير الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد سيرجيو دوارتي. وسيجري هذا التبادل للآراء بصفة غير رسمية.

وقبل أن أعطي الكلمة للممثل السامي دوارتي، سأعلّق الجلسة أولا لمواصلة مناقشتنا في إطار غير رسمي.

عُلقت الجلسة الساعة ١٦/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٥٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل رفع الجلسة، أود أن أذكّر الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات هو الساعة ١٢/٠٠ من ظهر يوم الخميس، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. أحث الوفود على الالتزام بهذا الموعد النهائي ليتسنى للأمانة العامة تجهيز الوثائق في الوقت المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.